

قضية اليوم

«زلة» المشنوق: المستقبل يفتح معركة «الستين»

كان تيار «المُستقبل» سباقاً في الكشف عن تفضيله إجراء الانتخابات النيابية وفق قانون الستين، لا أي قانون آخر. نهاد المشنوق وهن موقعه كوزير داخلية مرر رسالة أولى لجس النبض، رابطاً الاتفاق على قانون جديد بتأجيل الانتخابات. فهل يستفيد تيار المُستقبل من تأخير تشكيل الحكومة لتحقيق هذا الهدف؟



ما جاء على لسان المشنوق، هو رسالة لجس النبض (هيلم الموسوي)

ميسم زرق

تستطيع القوى السياسية أن تبذل جهداً يومياً للتأكيد أن أول إنجازات العهد الجديد برئاسة العماد ميشال عون، يبدأ بإقرار قانون انتخابي جديد يحقق صحة التمثيل. وهو جهد لا يعدو كونه رفع كل مكون عن نفسه مسؤولياً عرقلة إصدار القانون. في لبنان لا يُمكن الاعتماد على التصريحات التي تبدو بعيدة عن الواقع، بل على النيات التي تشكل المنطلق الأول للدفع نحو قانون جديد أو إبقاء القديم على قدمه، وفقاً لقواعد الحسابات الخاصة لكل كتلة نيابية. وإذا ما سلّمنا بأن قلة فقط تريد فعلاً إجراء الانتخابات وفق قانون عصري وحديث، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن قوى أخرى تحاذر اعتماد قانون جديد يفقدها الحصانة «المثورة» التي يمكن أن يوفرها لها قانون الستين. تيار المُستقبل، كان السباق في إعلان ما يضمنه لجهة تفضيله هذا القانون. إذ لم يكن ما جاء على لسان وزيره



الانتخابات البلدية التي هزت قاعدة التيار الجماهيرية لا يزال صداها حاضراً في المستقبل

في حكومة تصريف الأعمال نهاد المشنوق أمس زلة لسان، أو مرتبطاً حصراً بعمل وزارته. الأخير، ومن موقعه كوزير للداخلية مرر الرسالة بوضوح حين قال إن «الداخلية جاهزة لإجراء الانتخابات وفق قانون الستين، وأن الاتفاق على قانون جديد يحتاج أشهراً لترتيب الإدارة وتنقيف الناخبين»، وهذا يعني حتماً تأجيلاً تقنياً، أو تمديداً لولاية مجلس النواب الحالي. فهل يستفيد تيار المُستقبل من تأخير تشكيل الحكومة، ويعمد إلى تأجيل الإعلان إلى وقت لا يمكن معه الاتفاق على قانون جديد للانتخابات؟



في العلن، تبدو معركة تشكيل الحكومة وكأنها محصورة بمسألة

تقول مصادر مستقبلية إن «الرئيس الحريري غير قادر على التوفيق بين كل من القوات والتيار الوطني الحر من جهة، والرئيس نبيه بري من جهة أخرى». كذلك، فإنه «يجد نفسه مكبلاً وغير قادر على إيجاد مخرج». قد يكون الرئيس الحريري أكثر المسؤولين من الاشتباك الحكومي الواقع بين معرّاب والرابية وعين التينة الذي يؤثر سلباً في الحكومة. فمجرد اعتراف المستقبلين بأن هذا الاشتباك «الغى واقع المواجهة السنوية

هذا التأخير. وقراءة ما بين السطور في حديث المستقبلين عن الأزمة الحكومية، تصل إلى نتيجة واحدة، هي أن المستقبل هو أول المستفيدين. لكن كيف؟ لا يعترف التيار، بأن ثمة جانباً مريحاً في تأخير عملية تشكيل الحكومة العتيدة، ولا يُمكن أن يخرج ذلك علناً على لسان نوابه. لكن مجرد شرح الأجواء المحيطة بالأزمة الحكومية، يكاد يكون بمثابة فخ لتيار المستقبل فخ يؤكد استفادته من هذا التأخير لتحقيق غايتين.

حصّة الوزير سليمان فليست سوى رداء تندرته به بعض القوى لإخفاء ما هو أكبر». فهل هذا الأمر ينطبق على الرئيس سعد الحريري المتهم ببطء حركته الحكومية؟ ترفض مصادر في تيار المستقبل هذا الاتهام، خصوصاً أن «الرئيس الحريري لا يوفر جهداً ولا قناة اتصال لإعلان ولادة الحكومة في أسرع وقت ممكن». لكن هذا النفي، ليس حجة مقنعة لإقناع الغالبية باستفادة رئيس تيار المستقبل من

توزيع الحصص والحقائب الوزارية. غير أن الجانب الخفي منها يرتبط بقانون الانتخاب الذي - في حال تغييره واعتماد مبدأ النسبية - يعني تغييراً في موازين القوى داخل مجلس النواب، فيفقد كثر مقاعد، وتفقد معهم الكتل النيابية عدداً من نوابها. لذلك، تتردد في الأوساط السياسية قناعة بأنه «إذا حُلّت العقدة الحكومية المتمثلة بالوزارة التي ستسند إلى تيار المردة، سجد عقدة جديدة من حيث لا نعلم، أما

كل أعذار السياسيين تقود إلى «الستين»!

«النسبية العاقلة»: «النسبية العاقلة هي التي تحقق ما نريد، ورغبات القوى السياسية تعبر عن تطلعاتها السياسية وليس ما تريد النسبية أن تحققه للوطن من صحة تمثيل!» الخلاصة، تيار المستقبل كان ولا يزال رافضاً للنسبية بشكل مطلق، فمصلحته وضمانه كل مقاعد الطائفة السنوية لا يكون إلا بنظام أكثرى كالستين أو نظام مختلط يقسم فيه الدوائر على هواه ليضمن بقاء 27 مقعداً سنياً تحت جناحيه. لذلك، يبدي الحريري استعداداً للسير بقانون بري المختلط ويشترط تعديل توزيع الدوائر في صيدا وبيروت وغيرها حتى لا يتمكن من لا يوالونه، وهم يحظون بتأييد ثلث الناخبين تقريباً، من التمثل بنحو 9 مقاعد في البرلمان. هي الديكتاتورية بأبهى حللها، وهو إعلان صريح للرأي العام ولمشاريع المرشحين بأن لبنان نشأ على الزبائنية والطائفية

على قياس القوى السياسية. واليوم، يمكن اختصار الأزمة بالنقطة نفسها: توزيع الدوائر بشكل يؤمن طرف احتكار التمثيل وإلغاء أي منافسة محتملة. وهذا ما يفسر «الرهاب» الذي يصيب غالبية الكتل السياسية عند طرح مبدأ النسبية فتسارع لتغطية عورتها بالف حجة وحجة، ليس آخرها نعي وزير الداخلية نهاد المشنوق أمس احتمال حصول انتخابات نيابية وفق قانون جديد في الموعد المحدد، «فالدخول جاهزة فقط لتنفيذ الانتخابات وفق قانون الستين، وأي قانون جديد يحتاج أشهراً لترتيب الإدارة وتنقيف الناخبين». إذاً، لا قانون جديد في المدى المنظور، لأن «الشعب متخلف وأغش» من أن يستوعب في مدة قصيرة ما يمكن أن تنتجه عقول النواب. والأكيد أن «الشعب» لا يزال حتى الساعة عاجزاً عن فهم ما ابتكره المشنوق بالأمس وسماه

الثانية. والفرق، مثلاً، بين قانون النائب البعثي وقانون التيار الوطني الحر (النسبية مع تقسيم لبنان إلى 13 دائرة)، والقانون المشترك بين المستقبل والقوات اللبنانية والحزب الاشتراكي (يدمج بين 70 مقعداً بالأكثرية و58 بالنسبية) والقانون المختلط المقترح من حركة أمل (64 أكثرية و64 نسبية)، أن الأول، أي اقتراح قانصوه، يمهد لإصلاح سياسي حقيقي باستناده إلى ترشيحات من خارج القيد الطائفي، بينما المشاريع الباقية تخطط للنسبية والطائفية بما يضمن إعادة إنتاج الطبقة السياسية نفسها. إذا كان الدستور هو الأساس، فهو قد نض على اعتماد قانون انتخاب خارج القيد الطائفي عقب أول انتخابات تلي اتفاق الطائف. إلا أن ما كان يحصل عشية كل دورة انتخابية، هو إصدار قانون يعمق الانقسام الطائفي والمذهبي ويفضل

واحدة ويحرره من القيد الطائفي ويعتمد النسبية واللائحة المغلفة للحد من دور العصبية الطائفية وتأثير المال السياسي. المشروع التفت أيضاً إلى خفض سن المرشحين إلى 21 سنة والمقترعين إلى 18 سنة. كان يفترض بالأحزاب السياسية المنادية بالديموقراطية أن تهوّل لتبني اقتراح قانصوه وتقاتل لتكون أحد عرّابيه. إلا أن مشروع قانصوه، «صاحب الخطاب الخشبي وأحد أعضاء الحزب الديكتاتوري» كما يصفه مدعو الديموقراطية، لم يحرك ساكناً نيابياً ليُرَكّن إلى جانب قوانين أخرى في مقبرة اللجان النيابية. فعلياً، لا مشكلة في لبنان حول عجز القوى السياسية عن وضع قانون انتخاب نيابي جديد. فأريحية الأحزاب انتجت منذ عام 1992 أكثر من 17 مشروعاً واقتراح قانون، آخرها أربعة مشاريع أقرت في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي

حسابات حقل القوى السياسية تختلف كثيراً عن حسابات البيدر. فمصطلح «النسبية» مريح ورنان شعبياً ومطلب السياسيين الأول وأهم من رغبة الخبز. إلا أنه عند توزيع الحصص الطائفية والمصالح المصالح، تصبح النسبية عصية على عقل المواطن. يصعب استيعابها ويتعذر تطبيقها على المدى القريب. كل أعذار السياسيين تقود إلى «الستين»

رأي إبراهيم

عام 2013، تقدم النائب في حزب البعث عاصم قانصوه، إلى المجلس النيابي باقتراح قانون انتخابي يجعل من لبنان دائرة انتخابية